أزمة الهوية الوطنية وأثرها على بنية النظام السياسي العراقي

The national identity crisis and its impact on the structure of the Iraqi political system

م.د. حوراء رشيد مهدي
Dr. Hawra Rashid Mahdi
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies

الملخص

يمثل موضوع الهوية الوطنية في العراق احد المحاور الجوهرية لفهم طبيعة الازمات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع العراقي منذ التكوين من بلورة هويتهُ الوطنية الشاملة والقادرة على استيعاب التنوع الديني والقومي والمذهبي وحتى المناطقي ، حيث ادت التحديات التاريخية والتدخلات الخارجية مع تراكم الازمات البنيوية الى تعميق الانقسامات وتعزيز الولاءات الفرعية على حساب الانتماء الوطني .

لقد انعكست هذه الازمة (ازمة الهوية) على بنية النظام السياسي العراقي من خلال ضعف الشرعية وتفكك مؤسساته الرسمية واضطراب عملية صنع القرار السياسي فضلًا عن هشاشة العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع ؛ وعليه تناول البحث اسباب هذه الازمة والعوامل التي اسهمت في تفاقمها كما سلط الضوء على تأثيرها المباشر في مسار النظام السياسي العراقي بعد عام 2003م خصوصًا فيما يتعلق بغياب الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكون عملية تجاوز هذه الازمة يتطلب اعادة صياغة للهوية الوطنية تكون شاملة ومتكاملة تقوم على المواطنة المتساوية وترسيخ مبدأ سيادة القانون وتعزيز ثقافة المشاركة السياسية بما يعيد للنظام السياسي قدرته على التماسك والاستمرار .

الكلمات المفتاحية

الهوية الوطنية ، الشرعية ، النظام السياسي ، التنوع ، الولاءات الفرعية ، الاستقرار السياسي ، سيادة القانون ، المشاركة السياسية .

Abstract

The issue of national identity in Iraq represents one of the fundamental axes for understanding the nature of the social and political crises within Iraqi society. Since its formation, the Iraqi political system has been unable to formulate a comprehensive national identity capable of accommodating religious, ethnic, sectarian, and even regional diversity. Historical challenges, external interventions, and the accumulation of structural crises have deepened divisions and reinforced sub-loyalties at the expense of national affiliation.

This crisis - the identity crisis - has been reflected in the structure of the Iraqi political system through the weakness of legitimacy, the disintegration of its official institutions, the disruption of the political decision-making process, and the fragility of the social contract between the state and society. Accordingly, the research addresses the causes of this crisis and the factors that contributed to its exacerbation. It also sheds light on its direct impact on the course of the Iraqi political system after 2003, particularly with regard to the absence of political, social, and economic stability. Overcoming this crisis requires a comprehensive and integrated reformulation of the national identity based on equal citizenship, the consolidation of the principle of the rule of law, and the promotion of a culture of political participation, thus restoring the political system's ability to cohesion and continuity.

This crisis - the identity crisis - has been reflected in the structure of the Iraqi political system through the weakness of legitimacy, the disintegration of its official institutions, the disruption of the political decision-making process, and the fragility of the social contract between the state and society. Accordingly, the research addresses the causes of this crisis and the factors that contributed to its exacerbation. It also sheds light on its direct impact on the course of the Iraqi political system after 2003, particularly with regard to the absence of political, social, and economic stability. Overcoming this crisis requires a comprehensive and integrated reformulation of the national identity based on equal citizenship, the consolidation of the principle of the rule of law, and the promotion of a culture of political participation, thus restoring the political system's ability to cohesion and continuity.

Keywords

National identity, legitimacy, political system, diversity, sub-loyalties, political stability, rule of law, political participation.

المقدمة

يمثل موضوع الهوية الوطنية احد ابرز الاشكاليات في التاريخ السياسي للعراق نظرًا لتعقد تركيبتهُ المجتمعية القائمة على التعدد الاثني والطائفي والديني والمناطقي ، أذ يمكن لهذا التعدد ان يشكل مصدر غنى وثراء ثقافي غير أن غياب مشروع وطني شامل وضعف المؤسسات السياسية جعل منهُ مدخلًا للازمات والصراعات المتكررة ؛ فبعد عام 2003م برزت ازمة الهوية الوطنية بشكل اكثر وضوحًا حيث تراجعت الهوية الشاملة لصالح الهويات الفرعية ما انعكس سلبًا على بنية النظام السياسي وادائهُ الوظيفي مما ادى الى اضعاف شرعيتهُ وتفكك مؤسساته وهشاشة استقراره الداخلي وحتى الخارجي .

فمنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921م كانت وما تزال الهوية الوطنية موضوع جدل وخلاف لم يحسم امرها بعد ؛ فعند تأسيس الدولة على قاعدة جغرافية متعددة المكونات تضم العرب والاكراد والتركمان وغيرهم اضافة للانقسامات الطائفية ما بين الشيعة والسنة مع غياب مشروع وطني جامع وشامل علاوةً على فشل النخب السياسية المتعاقبة في بلورة هوية واحدة جامعة لكل افراد المجتمع قد جعل الهوية الوطنية العراقية هشة وقابلة للانقسام .

ولقد ازدادت الازمة عمقًا بعد 2003م وما نتج عن الاحتلال الامريكي وانهيار مؤسسات الدولة وقيام نظام سياسي اساسهُ المحاصصة الطائفية والعرقية ما زاد على ذلك تعزيز الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الواحدة والجامعة لكل ابناءه ، حيث انعكس هذا التراجع في الولاء للدولة على شرعية النظام واستقراره .

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث لكونه مرتبط بواقع العراق المعاصر أذ تعد ازمة الهوية الوطنية احد اهم اسباب الاخفاقات الاجتماعية والسياسية التي يعيشها البلد ، كما ويسهم البحث في اثراء الادبيات الاكاديمية حول العلاقة بين الهوية الوطنية وبنية النظام السياسي في الدول متعددة المكونات كالعراق واختياره نموذج تطبيقي لذلك .

اشكالية البحث

تتمحور اشكالية البحث في طرح سؤال اساسي الا وهو : كيف أثرت ازمة الهوية الوطنية في العراق على بنية نظامهُ السياسي ، وما هي ابرز السبل الممكنة لمعالجة هذه الازمة بما يعزز استقرار الدولة ومؤسساتها ؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية اساسية مفادها : أن ازمة الهوية الوطنية في العراق اسهمت في اضعاف بنية نظامها السياسي من خلال اضعاف شرعيتهُ وتعطيل استقراره المؤسسي ، وان تجاوز هذه الازمة يتطلب بناء مشروع وطني يقوم على ترسيخ المواطنة وتعزيز المشاركة السياسية .

منهجية البحث

استند البحث على المنهج التاريخي في معرفة بواكير هذه الازمة اضافةً لمنهج التحليل الوصفي من اجل توصيف ازمة الهوية وابعادها .

هيكلية البحث

تم بناء هيكل الدراسة على مبحثين : المبحث الاول تمثل بالاطار المفاهيمي للهوية الوطنية وكان ذلك في مطلبين اولها مفهوم الهوية الوطنية ، وثانيهما ابعاد هذه الازمة في العراق .

اما المبحث الثاني فتطرق لازمة الهوية وبنية النظام السياسي العراقي بعد عام 2003م وكان ذلك في مطلبين ايضًا الاول انعكاس هذه الازمة على شرعية النظام السياسي ، والثاني الوقوف على ابرز التحديات التي تواجه هذه الازمة ؛ اضافة للخاتمة والتوصيات التي توصلت اليها الباحثة من خلال البحث والدراسة .

المبحث الاول // الاطار المفاهيمي للهوية الوطنية .

تعد الهوية الوطنية من ابرز المفاهيم المحورية التي تشكل جوهر البناء الاجتماعي والسياسي للدولة الحديثة اذ تمثل الرابط المعنوي الذي يوحد افراد المجتمع ضمن اطار من الانتماء المشترك والقيم والرموز والتاريخ والمصير المشترك الواحد ، فالهوية الوطنية ليست مجرد شعور ذاتي بالانتماء الى الوطن بل هي منظومه فكريه وثقافيه تتجسد في مؤسسات الدولة وسلوك افرادها وتشكل مرجعًا اساسيًا في عمليه تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي .

المطلب الاول :- مفهوم الهوية الوطنية

لقد تنوعت المقاربات الفكرية في تحديد مفهوم الهوية الوطنية تبعًا للمنظور الذي تتناوله العلوم الاجتماعية والسياسية ، لكون البعض يراها نتاجًا لعمليه تفاعل تاريخي وثقافي طويل فيما يراها البعض الاخر انها ترتبط بعوامل سياسيه ومؤسساتيه تحدد ملامح المواطنة والانتماء وفي ظل التحديات الراهنة التي تواجه الدول ولا سيما المجتمعات المتعددة الاثنيات والطوائف حيث تبرز لنا اهميه دراسة هذا المفهوم لكونه الركيزة الاساسية في بناء الدولة وتعزيز وحدتها الوطنية .

عند الحديث عن الهوية لابد من التمييز بين ثلاث مستويات فيما يتعلق بهذا الموضوع **اولهما** يكون على المستوى الفردي ويتمثل بشعور الفرد بالانتماء الى جماعه او اطار انساني اكبر يشاركه في منظومه من القيم والمشاعر والاتجاهات بمعنى ان الهوية ترتبط هنا بثقافه سائدة او بعمليه التنشئة الاجتماعية ، اما **ثانيهما** فيتمثل بالتعبير السياسي الجمعي عن الهوية في شكل تنظيمات واحزاب وهيئات شعبيه ذات طابع تطوعي واختياري ، بينما **ثالثهما** يتبلور ويتجسد في مؤسسات وابنيه واشكال قانونيه على يد الحكومات والانظمة السياسية الحاكمة[1] .

يمكن اعتبار الهوية الوطنية وعيًا متطورًا على الانتماء الفرعي وهي وعي مقترن بنشوء الدولة لكونها تمثل من المنظور السياسي محورًا مركزيًا في عمليه بناء الدولة والامه لذلك بعد كل دوره زمنيه في التاريخ تبرز حاجه المجتمعات لتأكيد ذاتها او مراجعه انتماؤها ؛ هذه الحاجه يمكن تجسيدها بصيغه الانتماء وتؤطر بملامح او مشتركات انسانيه واجتماعيه وحتى ثقافيه تنعكس على المستوى السياسي وهذا الانتماء ما يعرف بالهوية كمضمون او مرادف للمواطنة لذلك نحن الان امام مفهومين هما الهوية والوطنية فهذا المفهوم سوف نتطرق له ونبرز اهم تعريفاته حيث عرفه من قبل الباحثين عده تعريفات ويمكن العودة الى المفكرين القدماء الذين طرحوا هذا المفهوم او المصطلحات المرادفة لها كالقومية والمواطنة ؛ لكونها تعتبر من المفاهيم السياسية المثيرة للجدل برزت ضمن اطر من

[1] عفيف البونجي ، الهوية القومية العربية في الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2013م ، ص5 .

الروابط والمصالح المشتركة فنجدها قوميه واحيانًا دينيه واحيانًا عرقيه واخرى طائفيه وهي تمثل نماذج لهويات فرعيه ضيقه لكن هناك نموذج اوسع عندما تكون هويه شامله لأكثر من قوميه ودين وطائفه وبهذا تتجاوز حدود الهوية في اطارها الفرعي الضيق لتعبر عن ما هو مشترك واوسع في الانتماء وهو ما يعرف بالهوية الوطنية التي تنتمي الى الجغرافيا والتاريخ والمصالح المشتركة[2] .

قديمًا استطاع **ارسطو طاليس (384-322)** ان يؤطر رؤى فكريه متقدمة حول الهوية من خلال بحثه في العلل الاربعة للوجود (وجود الشيء وهويته ؛ **العله المادية** التي تقتص بالمادة التي يتكون منها الشيء ، **والعله الصورية** فالشيء يتغير بطريقه معينه لان نموذجه او صورته تحتاج الى تحقيق غرضه ، **والعله الفاعلة** وهي التي تشير الى العامل او الحادثة التي هي الاصل النوعي للشيء ، واخيرًا **العله الغائية** التي توصف بانها اكثر علل ارسطو تعقيدًا واثاره للجدل للوصول الى الهوية والتي تفسر التغيير من منظور الغرض النهائي والغرض الذي بعده الذي وجد من اجله ليحقق هويته)[3] وهذه العلل الاربعة لوجود الشيء وهويتهُ مهدت الطريق لكي يؤكد ارسطو بان الهوية هي حاصل عمليه تطوريه بمعنى انها لا تتكون بشكل مفاجئ وبدون مقدمات وان صورتها التي تبثقها تكشف عن ماهيتها المكتملة لأي شيء تظهر تدريجيًا وقابله للوجود الفعلي -الوجود بالقوة- ويكتمل وجودها لتأخذ صورتها النهائية -الوجود بالفعل-[4] . لقد تم الاستفادة من هذا التفسير للهويه في فهم البناء الحضاري للحضارات الانسانية اذ ان الحضارة وجدت والقوه وتحولت تدريجيًا للوجود بالفعل من خلال نوعين من العلل : **الاولى** خارجيه تتمثل بضعف الحضارة السابقة عليها وتفككها وانهيارها ، **والثانية** داخليه عندما تفاعلت لدى ابنائها معطيات جديده جعلتهم قادرين على تحويل الكامل من امكاناتهم الى قوه ابداع حضاري اكتمل من خلال البناء الجديد ، اما في الفكر الحديث لم يغيب مفهوم الهوية عن الكتاب الفلاسفة حيث برز لنا **رينيه ديكارت (1596-1650)** الذي بين في كتابه (التأملات الميتافيزيقية) واوضح بأن الهوية تتحدد من خلال الفكر لكونه المرتكز الذي تقوم عليه الهوية اما كيف يمكن نصل الى هذا الفكر وضح ديكارت من خلال منهجه القائم على الشك بوصف خادع للحواس ويخطأ العقل مثل رؤيه السراب على انه ماء والتقاطع في الصورة الذي يرسمه العقل بين البحر والسماء ؛ وان ممارسه الشك الممنهج توصل الى اليقين العقلي مجسدًا بالفكر وما دام الانسان يفكر فهو موجود ويتضح ان ديكارت اقر بان وجود الأنا مرتبط بالتفكير وبذلك فان الهوية مرتبطة اشد الارتباط بالأفعال الفكرية المجردة من كل شك او فهم خاطئ وان الذات المفكرة هي الذات الموجود[5] .

وبما ان الهوية الوطنية تمثل الشعور الذي يملكه الفرد او الجماعة بالانتماء الى فئة اجتماعيه معينه يشتركون بصفات وخصائص تميزهم عن الجماعات الاخرى ويبرز النزاع على الهوية عندما تشعر هذه الفئة بأن قيمها وافكارها ومتباياناتها الفكرية اصبحت مهدده بالخطر او سوف يحرمون من التعبير عنها او تعرضهم للتهميش والتمييز كونهم ينتمون الى هذه الفئة الاجتماعية مما يخلق عداء داخل المجتمعات ولعل الصراع والحروب العرقية والدينية والأثنية نجم عن صراع هويه وتحاول الاحزاب والساسة استغلال هذا الصراع للمطالبة بحقوق تلك الهويات لتحقيق مكاسب سياسيه وهذا ما سمي

---

[2] عبد العظيم جبر حافظ ، التغيير السياسي والهوية الوطنية العراقية بحث في التوجهات الدستورية قبل وبعد 2003 ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2023م ، ص3 .

[3] روبرت ودفين–جودي جروفس ، ترجمة امام عبد الفتاح امام ، ارسطو للمبتدئين ، د.ط. ، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005م ، ص68 .

[4] أميل بريية – ترجمة جورج طرابيشي ، تاريخ الفلسفة : الفلسفة اليونانية ، ط 1 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1982م ، ص258.

[5] طلال حامد خليل ، الهوية الوطنية العراقية وافاق المستقبل ، مجلة الفكر القانوني والسياسي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عمار ثليجي الاغوط ، المجلد4 ، العدد2 ، الجزائر ، 2020م ، ص35 .

بسياسة الهوية وصعود الهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية[6] من هنا يتوجب علينا التطرق لأبرز التعاريف التي تم وضعها من قبل المختصين حول ما يتعلق بالهوية الوطنية .

فيعرفها **عماد فوزي** بأنها (الميزة المشتركة التي تجمع الافراد الذين ينتمون الى اقليم محدد وتميزهم عن غيرهم من المجموعات وقد يختلفون من ميزات اخرى لكن اختلافاتهم لا تؤثر على انتمائهم الوطني ووحدته الوطنية فالمشتركات التي تربط مواطني دوله تكون معززًا للهويه الوطنية فيها)[7] .

في حين عرفها **الجرجاني** بأنها (الحقيقة المرفقة المشتملة على الحقائق اجتماع النواه على الشجرة في المغيب المطلق)[8] .

ويعرفها **الهرماسي** بأنها (ان هويه ظاهره ما هي ما يجعلها مختلفة عن غيرها)[9] بمعنى تمثل الهوية جمله الخصائص التي تميز الظاهرة -محل الدراسة مثلًا- وتكون هذه الخصائص تميزها عن غيرها لانفرادها بها .

ويعرفها كذلك **اشرف محمد** على انها (مجموعه السمات والخصائص المشتركة سواء كانت تاريخيه وثقافيه وانثروبولوجيه واجتماعيه ونفسيه وسياسيه وكذلك الشعور بالتضحيات في المجتمع يقطن وطن معين عن غيره وفي ظل حكومة تمثل كل او معظم هذا المجتمع ويعتز بها وتشكل جوهر وجوده وشخصيته المتميزة ويدين المجتمع بالولاء لها)[10] .

ويبين **عمرو صلاح** الهوية الوطنية بأنها (الشعور العام بالتجانس عبر العادات وثقافه واللغة والسياسة والذي يقدم اجابه لدى افراد المجتمع السياسي ذات المعالم والحدود الجغرافية المرسومة على سؤال - من نحنُ؟- بما تحمله الإجابة من ادراك للأصل المشترك او الثقافة او الدين او الأثنية او الخبرات او تشارك الخصائص الاخرى مع افراد المجتمع الاخرين من جانب ، ووعي بالاختلاف عن المجتمعات الاخرى عبر الإجابة على سؤال -من هم؟- من جانب آخر)[11]

وعرفت الهوية الوطنية من قبل **احمد بن نعمان** ايضًا بانها (نسبه الى الوطن او الى الامه التي ينتسب اليها شعب متميز بخصائص هويته وان هويه اي امه من الامم هي مجموعه من الصفات او السمات الثقافية العامة التي تمثل الحد الادنى المشترك بين جميع الافراد الذين ينتمون اليها والتي تجعلهم يعرفون ويتميزون بصفاتهم تلك عما سواهم من افراد الامم الاخرى واذا كانت الهوية الفردية ذات سمات جسديه في الاساس فان الهوية الوطنية ذات سمات ثقافيه ايضًا)[12] .

كما ويعرفه **احمد غالب شلاه** بانها (نزعه سلوكيه بين افراد الامه تؤدي الى بلوره حاله من التطابق والتماثل فيما بينهم لخلق شعور وطني موحد يحمي ويعزز خصوصيتهم)[13] .

---

[6] مجموعة باحثين ، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات المفاهيم الاساسية لحل النزاعات وبناء السلام في العالم العربي ، ط1 ، جمعية الامل العراقية ، بغداد ، 2018م ، ص ص 98-99 .

[7] عماد فوزي شعيبي ، المعنى الفلسفي للهوية المفارقات والتناقضات ، مؤتمر الهوية الوطنية ، مركز دمشق للأبحاث والدراسات ، دمشق ، 2008م ، ص2 .

[8] علي بن محمد الجرجاني ، التعريفات ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1983م ، ص257 .

[9] محمد صالح الهرماسي ، مقاربة في اشكالية الهوية : المغرب العربي المعاصر ، ط1 ، دار الفكر ، دمشق ، 2001م ، ص20 .

[10] اشرف محمد محمد عبيد ، قضية الهوية الوطنية في الخطاب السياسي السوداني : دراسة تحليلية للخطاب الرسمي والمعارض منذ 1999 ، ط 1 ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، 2016م ، ص41 .

[11] عمرو صلاح ، الوطنية الحديثة : بناء الهوية في المجتمعات التكنولوجية ... سنغافورة نموذجًا ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ابو ظبي ، 2017م ، د.ص.

[12] احمد بن نعمان ، الهوية الوطنية :الحقائق والمغالطات ، ط 1 ، دار الامة ، الجزائر ، 1996م ، ص23 .

[13] احمد غالب شلاه ، الهوية الوطنية العراقية دراسة في اشكالية البناء والاستمرار ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2018م ، ص40 .

هناك ايضًا من يعرف الهوية الوطنية بانها (عباره عن هويه اجتماعيه وشعور بالتعلق والتعهد لدى افراد المجتمع حيال الرموز الثقافية الدالة على القيم والعادات والدين واللغة والتاريخ والاشياء المادية التي هي مصدرها التضامن الاجتماعي بين الافراد)[14]

وهناك من يعرفها بأنها (منظومه من المعطيات المادية والمعنوية والاجتماعية التي تنطوي على نسق من عمليه التكامل المعرفية ولا يمكن ان تكون المنظومة في حيز الوجود ما لم يكن هناك من يعطيها وحدتها ومعناها ونقصد بذلك هنا المشاعر واروح الانتماء والاحساس بالهوية والانتماء لها)[15]

في ضوء التعريفات السابقة توصلت الباحثة لوضع تعريف لمفهوم الهوية الوطنية حددتهُ بأنها : تمثل الانتماء الذي يربط الفرد بوطنه وارضه ويجعلهُ يشعر بأنهُ جزء من مجتمع محدد تجمعهُ معهم قيم وتأريخ ولغة وثقافة ومصير مشترك .

المطلب الثاني :- ابعاد الهوية الوطنية

انطلاقًا من المفاهيم التي تطرق اليها سابقًا يتضح لنا من خلال مفهوم الهوية الوطنية ان هذه الهوية تمتلك اهميه تكون في جزأين : **الجزء الاول** يتمثل بكونها اهميه وطنيه حيث وجود هويه وطنيه للأفراد داخل المجتمع ومن ثم الحاجه لدور واضح وبارز للدولة في تغذيه هذه الثقافة والقيم الوطنية المشتركة التي تجمع جميع افراد المجتمع بشكل متماسك ومستقل عن محاولات تهديد هذا الاستقلال . بينما **الجزء الثاني** فيتمثل بكونها نوع من التمدن او المدنية حيث الايمان بأهمية ان تقوم المجتمعات على استيعاب وقبول التنوع والتسامح والمساواة واحترام القانون والديمقراطية والتطور والقدرة على المنافسة كمبدأ اساسي وضروري لبقاء هذه المجتمعات وتطورها[16] . تعتبر الهوية الوطنية متعددة الابعاد التي تداخلت فيها الاعتبارات الاجتماعية والسياسية والثقافية فهي تمثل الانتماء الجمعي الذي يربط افراد المجتمع بوطنهم من خلال مجموعه من القيم والعناصر الرمزية المشتركة التي تمنحهم شعورًا بالتميز والوحدة في آن واحد؛ وتعد هذه الابعاد من الموضوعات المهمة والمحورية حيث من خلالها تبرز مدى تفاعل الفرد مع مجتمعه ووطنه لكونها تمثل العناصر الجوهرية التي تكون شخصية الامه وتمنحها تميزها واستمراريتها عبر الزمن فالهوية الوطنية لا تختزل في مجرد الانتماء الجغرافي او السياسي بل هي منظومه متكاملة من الابعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية والدينية والتاريخية والجغرافية التي تتفاعل فيما بينها لتصوغ الوعي الجمعي للمجتمع وتتكون ابعاد الهوية الوطنية من مجموعه عناصر وكما موضح في المخطط ادناه :

---

[14] تقي آواد مكي ، القومية واثرها على الهوية والثقافة الايرانية ، ط1 ، مؤسسة مسارات ، بيروت ، 2017م ، ص27 .

[15] ليكس ميكشيلي ، ترجمة علي وطفه ، الهوية ، ط1 ، دار الوسيم للخدمات الطباعية ، دمشق ، 1993م ، ص129 .

[16] خيري عبد الرزاق جاسم ، اشكالية الهوية الوطنية في العراق وسبل ترسيخها ، مجلة حمورابي ، العدد 30 ، السنة 7 ، بغداد ، 2019م ، ص192 .

شكل رقم (1) : ابعاد الهوية الوطنية

1- **البعد التاريخي** // يمثل التاريخ المشترك احد مقومات الهوية للجماعة فهو يمثل وعي الامه وشعورها بحيث لا يمكن لهذه الامه ان تتوحد الا بتاريخها المشترك لان الذكريات التاريخية تقرب النفوس وتوجد بينهما نوعًا من القرابة المعنوية وعلى هذا فان من يشتركون في ماضي واحد ويعتزون به هم ابناء امه واحدة[17] ، ويمثل البعد التاريخي لكل ما له علاقه بتاريخ الامه ورموزها ونضالاتها وانجازاتها اذ يشكل الوعي بالتاريخ الوطني اساسًا مهمًا لترسيخ الشعور بالهوية والانتماء فكلما كان الشعب اكثر ادراكًا ووعيًا لتاريخه كان اكثر تمسكًا بوطنه وقيمه .

2- **البعد الجغرافي** // تعد الوحدة الإقليمية للدولة بما تحويه من خصائص ومكونات عامل اساسي في تحديد هويه الجماعة الوطنية عن الجماعات الوطنية الاخرى الا اذا جرى تقاطع في الاحساس بالهوية المحلية في دوله معينه معززًا بادراك ولغة وعقيده خاصه بالإقليم المحلي للدولة زياده على الشعور او التصور للأصل المختلف فتكون سلطه ومؤسسات الدولة ضعيفة مع وجود قياده داخليه تطالب بالانفصال بمسانده قوى خارجيه[18] لكون الارض ممثله في الاقليم الجغرافي لها دور في تحديد ملامح بناء الدولة في اي بلد لذلك فان شكل النظام السياسي ومختلف الفواعل المجتمعية الداخلية تتأثر بشكل كبير بهذا العامل فالمحيط الجغرافي هو اساس بناء الدول وهو الذي يعطي التجمعات السكانية هويه معينه حيث اكد على هذا(راتزل) بقوله "ان ما نسميه شعبًا هو تجمع سياسي من المجموعات والافراد ليسوا بحاجه لكي يرتبطوا عبر عرق او لغة ولكن عبر فضاء مشترك وان الشعب هو الارض الواحدة المشتركة"[19]، لذلك يتمثل العامل الجغرافي في ارتباط الفرد بالأرض والوطن بوصفها المجال المادي والمعنوي للهويه فالمكان يمثل عنصر رمزي يعبر عن الاستقرار والانتماء ويسهم في ترسيخ الشعور بالمواطنة .

---

[17] شهيدة لعموري ، اشكالية الهوية في فكر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين محمد البشير الابراهيمي نموذجًا ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الانسانية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2007م ، ص17 .

[18] محمد سعيد بن احمدو ، موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الافريقي : دراسة في اشكالية الهوية السياسية 1960–1993 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2003م ، ص39 .

[19] مشوار صيفي ، دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الافريقي ، مجلة الحوار الفكري ، العدد12، الجزائر ، 2016م ، ص ص 211–215 .

3- **البعد الديني-القيمي** // يشكل الدين والقيم الأخلاقية مرجعيه اساسيه في تشكيل الهوية الوطنية اذ يوجهان السلوك الفردي والجماعي ويعززان الوحدة والتكافل داخل المجتمع خاصه في الدول التي يرتبط فيها الدين بالهوية التاريخية والثقافية ، كما ويمكن للبعد الديني ان يلعب دورًا في تحديد طبيعة الدولة ويمكنه ان يكون عاملًا في وحده الدولة واستقرارها او ضعفها وتفككها فاذا كانت الدولة فيها اختلاف عرقي واثني عاده ما تكون فيها صراعات سياسيه تشكل عائقًا امام استقرار الدولة وتقويه مؤسساتها بحيث يمكن ان يصل هذا الصراع في بعض الاحيان الى مطالب بانفصال الجماعات الأثنية عن الدولة التي تحكمها الجماعة المسيطرة التي تمتلك سلطه اراده الدولة والتحكم في مؤسساتها[20] وهذا ما يؤدي الى حدوث انقسام فعلي داخل المجتمع ولدينا العديد من الأمثلة على ذلك .

4- **البعد الاجتماعي** // ويتمثل هذا البعد بالعلاقات الاجتماعية التي تربط افراد المجتمع جميعًا كالشعور بالانتماء المتبادل والمسؤولية الجماعية اتجاه الوطن اذ يسهم التضامن الاجتماعي والاحترام المتبادل به والتعاون بين افراده في تعزيز الوحدة الوطنية وبناء هويه وطنيه قويه ومتماسكه .

5- **البعد السياسي** // يتمثل هنا بقدره الدولة على التعبئة السياسية وفرض مشروعها السياسي على المجتمع فتكون صفه المواطنة هي اساسًا للهويه الوطنية[21] ، لذلك يمكننا القول ان البعد السياسي يرتبط بمفاهيم المواطنة والولاء والانتماء للدولة ومؤسساتها والايمان بمبادئ النظام السياسي والقانوني القائم فالهوية الوطنية السياسية تعزز المشاركة الفاعلة في الحياه العامة وتربط المواطن بوطنه من خلال منظومة من الحقوق والواجبات .

6- **البعد الثقافي** // يعد المتغير الثقافي الركيزة الأساسية في تشكيل هويه المواطن وترسيخ البناء الثقافي للدولة بحيث ان مفعول الثقافة كقيم وسلوك له سريان نافذ في تحديد طبيعة الدولة الناشئة باعتبار ان الدولة هي ذلك الكيان الذي يحمل ثقافه الامه ويعبر عن ارادتها وعلى ذكر الثقافة تأتي اهميه الثقافة السياسية* في بناء الدولة من خلال اعداد النظام السياسي لنمط ثقافي معين يتوافق مع ثقافه المجتمع يقصد به تغيير قناعات هذا الاخير تدريجيًا وفقًا لاستراتيجية النظام السياسي بحيث يمكن ان نطلق على ذلك تعبير التنشئة السياسية* كما نستطيع القول بان الدولة تسعى الى ادماج مجموعات متمايزة تقع في داخل اقليم الدولة وبهذا تبرز هنا قوه العلاقة بين الثقافة والدولة[22] ، وعليه فان البعد الثقافي يشمل القيم والمعتقدات والعادات والتقاليد واللغة والتراث وهي عناصر تمنح المجتمع خصوصيه وتميزه عن غيره من الشعوب

---

[20] احمد وادي ، ابعاد الهوية وعلاقتها بالدولة وعملية بناءها ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد 7 ، العدد1 ، الجزائر ، 2020م ، ص52 .

[21] محمد برهان المشاعلي ، الموسوعة السياسية والاقتصادية : مصطلحات وشخصيات ، ط 1 ، دار الاحمدي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2007م ، ص237 .

*الثقافة السياسية : وهي نمط معين من التوجهات نحو النظام السياسية تمثل بمجموعه من المواقف والادراكات القيمة والمشاعر نحو هذا النظام وادواره المختلفة وشاغلي الوظائف فيه . للمزيد ينظر الى : وليد سالم محمد ، الثقافة السياسية واهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق :الرؤية والاليات ، المجلة العربية للدراسات السياسية ، العدد41-42 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2014م ، ص213 .

*التنشئة السياسية : تعرف بانها مجموعه الوسائل والاليات التي تكسب الفرد الثقافة السياسية وتحدد مواقفه وسلوكياته واتجاه السلطة والنظام السياسي من خلال مؤسسات كالأسرة والمدرسة ووسائل اعلام والاحزاب . للمزيد ينظر الى : علي الدين حسن ، علم الاجتماع السياسي ، ط 2 ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2012م ، ص132 .

[22] احمد وادي ، مصدر سبق ذكره ، ص52 .

فالثقافة تمثل الوعاء الذي تتشكل فيه الهوية وتعمل على ترسيخ الانتماء عبر الاجيال من خلال التعليم والاعلام والأنشطة الثقافية المختلفة التي يقوم بها افراد المجتمع .

ومن خلال ما تقدم يطرح لنا ان الهوية الوطنية تعتبر منظومه متكاملة من الابعاد الاجتماعية وثقافيه ودينيه والسياسية والتاريخية تشكل جوهر الانتماء للوطن فكل بعد من هذه الابعاد يساهم بدور مهم في ترسيخ قيم المواطنة وتعزيز الوحدة الوطنية ؛ كما ان تماسك هذه الابعاد يعود عاملًا اساسيًا في حمايه المجتمع من التفكك امام التغيرات العالمية وعليه فان تعزيز الهوية الوطنية يتطلب المحافظة على هذه الابعاد وتنميتها عبر مؤسسات التنشئة المختلفة فهي تمثل الاساس المتين لبناء وطن مستقر ومجتمع متماسك وواعي .

المبحث الثاني // أزمة الهوية وبنية النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 .

شهد العراق بعد عام 2003م تحولات سياسيه واجتماعيه عميقه اعاده تشكيل بنيه نظامه السياسي واثرت بشكل مباشر في مفهوم الهوية الوطنية حيث افرز التغيير السياسي ازمات متشابكه في الانتماء والولاء نتيجة لتعدد الهويات الفرعية وتراجع الشعور بالهوية الوطنية الشاملة والجامعة لكل ابناء المجتمع كما اسهمت البنيه الجديدة لنظام السياسي القائمة على المحاصصة الطائفية والأثنية في تفاقم ازمه الهوية واضعاف مفهوم المواطنة واصبح التفاعل بين مكونات المجتمع مرتبطًا بالانتماءات الضيقة على حساب الانتماء الوطني العام ومن هنا تأتي اهميه هذا المبحث في تحليل طبيعة العلاقة بين ازمه الهوية وبنيه النظام السياسي بعد عام 2003 وبيان انعكاساتها على استقرار الدولة ووحدتها الوطنية .

المطلب الاول :- انعكاس الازمة على شرعية النظام السياسي

تأثرًا بنظريات عالم الاجتماع الفرنسي (آلان تورين) يحدد (كاستلز) ثلاث انماط من الهوية اهمها[23]:- **1-الهوية المشرعنه (Legitimising Identity) :** والتي تصوغها المؤسسات المهيمنة والايديولوجيا بغرض فرض رؤيتها لبنيه الادوار والعلاقات الاجتماعية بما فيها علاقه القوه والسلطة والادماج والاقصاء والهيمنة والخضوع وتبرير ذلك كله ، وترسم هذه الهويات حدود المجتمع المدني في سياق مخصوص وابرزها مساله المواطنة التي تستمد معناها من قوانين الدولة ومؤسساتها وتحدد علاقه الادماج والاقصاء فيما يتعلق بالحقوق والواجبات والمنافع وحمايه حق المواطنة .

2-هوية المقاومة (Resistance Identity) : وهي تتشكل على اساس معارضه الخضوع للهويات المشرعنه في مجتمع ما ولمؤسساته ومقاومه الاقصاء الذي تتعرض له ذلك ان عمليه الاقصاء والتهميش والاخضاع التي تفرضها القوى المهيمنة في مجتمع ما تولد هويات جماعتيه مقاومه لشرعيه النظام السائد ومؤسسات المجتمع المدني وتدور هذه الهويات عاده حول الاسس التي ادت الى اقصائها او تهميشها من المجتمع المدني السائد ، كما تتمسك بالعامل البيولوجي (العرق والجنس) او الدين والتاريخي (الطبقة او الاقليات الدينية والأثنية) او الجغرافي (الاقليات الإقليمية) .

3-هويةالمشروع (Project Identity) : هي هويه جديده تعيد تحديد وضعها في المجتمع ساعيه من خلال ذلك الى تغيير بنيه المجتمع ككل لكونها تنتجها الحركات التي تسعى الى تغيير المجتمع كله وهي اكثر من كونها وسيله لتأسيس الشروط التي تسمح لها بالبقاء في وضع المعارضة للفاعلين المهيمنين لكن هوية المشروع هذه المقترحة كمشروع بديل تختلف عن هويات المقاومة في امرين : **الاول** انها لا تتوقع كجماعات او فئات تعكس ببساطه اسس الاقصاء والخضوع المترسخة في الهويات المهيمنة والمشرعنه لمجتمع ما بل تبني هويه جديده تمامًا ، **والثاني** خلافًا للهويات المقاومة لا تسعى هذه الهويات المتشكلة باعتبارها مشاريع جديده الى قبولها في المجتمع المدني السائد بل تسعى الى تغيير بنيه المجتمع برمته . وكما موضح في المخطط ادناه :

[23] عبد الغني عماد ، سوسيولوجيا الهوية جدليات الوعي والتفكك واعادة البناء ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2017م ، ص ص 205-206 .

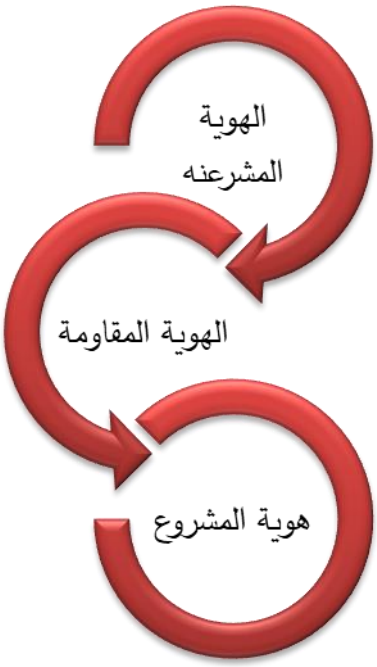

شكل رقم (2) : انماط الهوية الوطنية

ولقد تم تحديد مجموعه من المبادئ للهويه الوطنية ويمكن اعتبارها مقومات اساسيه للهوية الوطنية العراقية تمثلت بـ[24] :

1-ان تكون الهوية منسجمه مع معطيات الفكر السياسي والقانوني العراقي الحديث الذي يستند الى قاعده قانونيه كقاعدة المواطنة بوصفها معيار جوهري ومبدا قانوني في تامين المساواة في الحقوق والواجبات لجميع ابناء الشعب ممن يحملون هذه الجنسية .

2-ان تكون الهوية معبره عن الواقع الراهن للشعب العراقي بوصفه كلًا غير قابل للتجزئة بمعنى انها لا تكون انعكاس لفئه دون اخرى هذا الامر يجعل منها هويه وطنيه بحق وليس تعبير عن موقف سياسي .

3-ان تكون هذه الهوية عامل توحيد وتقويه وتفعيل للحراك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في البلاد على الاسس الواردة في المبدأين اعلى واساسًا راسخًا لتعزيز الكيان السياسي الموحد للدولة واستكمال بناء مؤسساتها المعبرة عن وحدتها من جهة واستعاده البلاد ومواصلة دوره الاقليمي والدولي من جهة اخرى .

وعلية فأن الهوية الوطنية العراقية كموضوع قد رافق الدولة العراقية منذ تأسيسها الى وقتنا الحالي بين صعود وهبوط ؛ لكونها لم تكن دائمًا عقدًا بين اطراف المجتمع العراقي والذي يعتبر مجتمع تعددي بطبيعته بل كانت تفرضهُ سياسات القمع والهيمنة الداخلية والخارجية او تلاقي بعض المشتركات والمصالح مؤقتًا في مراحل محددة ، ولا يمكن لهذه الهوية ان تكون فاعلة وحقيقية مالم تشعر كل هوية بضمان حقوقها ضمن الهوية الوطنية الشاملة فلا وجود لمل يفكر به البعض من ايجاد حالة عدمية تذوب او تلغي فيها الهويات الاخرى في هوية وطنية عامة وسوف تزداد الاشكالية تعقيدًا عند تغليب او طرح هوية الدين والمذهب والطائفة والميول الاخرى القديمة والجديدة منها وعلية لا يمكن للهوية الخاصة ان تسيطر او تتمرد على الهوية الوطنية لان الاخيرة تمثل هوية جامعة لكل المجتمع وافراده ولكي نوازن بين الاثنين يجب ان تكون هناك علاقة متبادلة وديناميكية –في حال لا يمكن الاستغناء عنها- تشعر فيه الهوية الخاصة بأن الهوية الوطنية ضامنة وحافظة لها وتكون معها اجزاء متكاملة يؤدي سقوطها لتداعي وسقوط كامل البناء الوطني[25] .

[24] باقر جاسم محمد ، الفكر النقدي واسئلة الواقع ، ط 1 ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2013م ، ص59 .

[25] خيري عبد الرزاق جاسم ، مصدر سبق ذكره ، ص194 .

يمثل المجتمع العراقي حاله مركبه تتحكم بها مجموعه من الهويات ذات البعد السياسي والقومي والمذهبي والاثني وغيرها وتعود معاناه هذه الحالة الى مرحله تأسيس الدولة العراقية الحديثة منذ عام 1921م بسبب تركز ازمه الهوية الحقيقية في وجود احزاب وكيانات سياسيه متنوعه تعتمد على ثقافتها الفرعية على حساب الثقافة الام الشاملة كما وان المدارس الفكرية السياسية العراقية سواء كانت قوميه واشتراكيه وعلمانية واسلاميه قد ادت دور كبير في تغذيه الثقافات الفرعية في العراق على حساب الثقافة الوطنية الشاملة مما جعل المجتمع العراقي غارق في فجوه واسعه ما بين ثقافات سابقة والثقافات لاحقه من دون توصل الى استقرار سياسي اجتماعي ملحوظ خلال تلك المراحل التاريخية الماضية التي شهدت على تطور نظامها السياسي المعاصر لا سيما بنموذجها الشمولي والديمقراطي[26] ، خصوصًا وان العراق عاش لفتره طويله جدًا في مرحله من الشمولية والدكتاتورية الى ان وصل للمرحلة الديمقراطية عام 2003م في هذه المرحلة افضت الى تركز الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الشاملة .

لقد شهدت المرحلة ما بعد عام 2003م تحولات سياسيه واضحه اظهرت عمليه البناء الديمقراطي التوافقي الذي جرى وفق ظروف سياسيه واجتماعيه وثقافيه انتجتها المرحلة مع الاخذ بنظر الاعتبار السياسي بين ايرادات القوى السياسية التي تعكس توجه الطبقة السياسية الحاكمة واحزابها الماسكة بزمام السلطة أذ كان اجراء اول انتخابات ديمقراطية خلال المرحلة الانتقالية للدولة العراقية في 30/كانون الثاني/2005م والتي كشفت عن ضعف التحالفات بين القوى السياسية بسبب الحوارات المستمرة في ظل الخلافات والاختلافات بشان توزيع مسؤوليات ممارسه السلطة وفقًا لاستحقاق كل كتله او كيان سياسي والشيء نفسه ينطبق على مخرجات التجارب الديمقراطية التي جرت في الاعوام 2007م ، 2010م ، 2014م ، 2018م ، 2021م واخيرها كانت 2025م مع استمرار منهج التوافق السياسي من اجل ارضاء هذا الطرف او ذاك للخروج من الازمات المتوالية التي ما زالت تعاني منها العملية السياسية الديمقراطية الناشئة في العراق وبين هذا وذاك مأزق غير مسبوق من جراء صراع الهويات السياسية الفرعية التي تستند على حقوق المكونات الاجتماعية الفرعية لضمان تمثيلها السياسي هذا يقودنا للقول الى ان المجتمعات التي تعاني من ازمات متواليه يجعلها في خلل وظيفي (تركيبي) بقدر تعلق الامر بحالة الانتماء والولاء للهوية الفرعية خاصه وان الأخيرة تجد نفسها غير قادره على الصمود نتيجة التزاحم الحاصل مع بعضها البعض على حساب الهوية الوطنية الشاملة وهذا ما يعاني منه العراق منذ عام 2003م الى يومنا هذا والمتمثل بغلبة عناوين الهويات الفرعية كالقومية والدينية وما سواها[27] على مشهد الحياه السياسية العامة من جانب ، ودور القوى السياسية والسلطة الحاكمة في اضعاف هذه الهوية بسبب انكفائه على هوياتها الفرعية وتمسكها بها وعدم الاستغناء عنها من جانب آخر ، وبالنتيجة انعكس هذا الوضع على طبيعة مضمون الدستور العراقي النافذ لعام 2005م الذي بات يكرس دولة المكونات وليس دولة المؤسسات والمواطنة وفقًا لما نصت عليه بنوده مما جعلهُ دستورًا يطرح رؤى سياسيه متباينة بدأت تؤسس لازمة الهوية الفرعية حاضرًا ومستقبلًا[28] .

وهذا يؤكد لنا ان الاحزاب السياسية العراقية بعد عام 2003م تمثل تنوعًا فكريًا متباين توزع على اتجاهات متعددة ومختلفة منها الاسلامي والاشتراكي والليبرالي والقومي محاوله منها لإيجاد تجربه ديمقراطية تحترم هذا التنوع مع السعي نحو انهاء جميع المظاهر السلبية التي اوجدتها المحاصصة الطائفية السياسية وبقدر تعلق الامر بالإليه الاجتماعية فان الديمقراطية تفتح المجال امام تشجيع

---

[26] عبد المطلب عبد المهدي موسى ، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 :دراسة في الاسباب وسبل المواجهة ، ط 1 ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2017م ، ص ص 147-148 .

[27] همسة قحطان خلف ، تأثير صراع الهويات السياسية الفرعية في واقع التجربة السياسية الديمقراطية العراقية بعد عام 2003 ، حوليات آداب عين شمس ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، المجلد 48 ، العدد1 ، مصر ، 2020م ، ص9.

[28] نبراس المعموري ، محنة الدستور واشكالية التعديل ، ط 1 ، دار العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2015م ، ص133.

التعددية الإيجابية لتعزيز الوحدة الوطنية وعملًا بمبدأ الاعتراف المتبادل بحقوق القوى الاجتماعية والدينية وفقًا للثوابت الشرعية والسياسية والوطنية من اجل تفعيل السياسات الحكومية والتقريب ما بين المذاهب والجماعات الاجتماعية بقصد منها تحقيق نوع من الاندماج المجتمعي العابر للهويات الفرعية وصولًا للهويه الوطنية الواحدة[29] .

بعد عام 2003م كانت الانظار تتوجه نحو اعتبار الهوية الوطنية العراقية بعد عقود من هيمنة القومية وانعكاسها على هوية العراق الذي غابت هويته بإلحاقه بموضوع العربية غير ان دستور 2005م هو الآخر قد غيب الهوية الوطنية العراقية وشتتها ما بين العالمين العربي والاسلامي لذلك قد فاتت الفرصة بالتأكيد على الهوية الوطنية العراقية الامر الذي يتوجب تغليب الهوية الوطنية على الهويات الفرعية عبر بناء نظام سياسي ديمقراطي نحو اعلا لغة المواطنة مع توفير مصلحة مشتركه للعراقيين تؤدي الى تحول شامل في العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية بمعنى ان تكون هناك هويه وطنيه جامعه وشامله الى جانب الهوية الفرعية تكون مكمله او منطوية تحت لوائها لا تلغيها ولا تتجاوز عليها تنصب جميعها في النهاية بالهوية الوطنية العراقية[30] . عندما تم تشكيل مجلس الحكومة الانتقالي بعد عام 2003م والانتخابات التي شهدها العراق بعد هذا التاريخ تعد مؤشر لعمليه التحول الديمقراطي الاولى الا ان مخرجات هذه العملية قد انتجت تشوهات كبيره خاصه مع تنامي الهويات الطائفية والقومية وتسيسها مجتمعيًا مما ولد برلمان المكونات يعمل على تمثيل المكون الذي يمثله وليس الدولة وعدم قدرته على تحويل الدولة الى سلطة تحمي المواطن[31] وكذلك استمرار الصراع الحزبي والقومي والطائفي مع عجز النخب على بلوره هويه جامعه للعراقيين ولعل المسألة الكردية في مقدمة هذه المشكلات واليوم يشهد العراق حاله شبيهه لما عاشهُ سابقًا من صراع على الهوية عندما انتقل لاقتتال مجتمعي بين القوى الماسكة بالسلطة كما هو الحال في عامي 2006م – 2007م ومحاوله كل طرف من هذه القوى التمسك بالهوية الفرعية التي ينتسب لها محاوله اجتثاث الهوية الاخرى وتهميشها[32] من خلال ما تقدم يتضح لنا ان الإشكالية الأساسية في المجتمع العراقي منذ التأسيس الى يومنا هذا هو الصراع القائم ما بين الدولة من جهة والهويات المتعددة في المجتمع من جهة اخرى ، كيف ذلك ؟ يكون الجواب ان الدولة العراقية منذ تأسيسها حتى 2003م حاولت احتواء الهويات وتكليفها ضمن رؤيه محدده ضمن السياسات التي تضعها الأنظمة لخدمه اهدافها ومصالحها حتى ان كانت تلك السياسات فيها تهميش لهذه الهويات مما ولده تسيد هويه واحده على حساب الهويات الاخرى والحفاظ على تلك السياسة بمختلف الوسائل وفي مقدمتها استعمال العنف اتجاه الهويات الاخرى ان الخلافات تعكس حجم المشكلة التي يعاني منها العراق[33] ونتيجة لهذا التخبط اصبح العراق بشكل عام والمناطق المتنازع عليها بشكل خالص عرضه لصراع بين عده هويات تحاول كل هويه تعزيز وجودها على حساب الهويات الاخرى مما سبب اثار خطيره على الاستقرار المجتمعي العراقي وانعكاساتهُ خطيره جدًا .

على الرغم من ان كل الهويات تتحمل مسؤولية تقوية المشترك الوطني او اضعافه لكن المسؤولية الاكبر تقع على من يمسك بدفه التشريع والحكم (صانع القرار) هكذا كان الامر في الانظمة السياسية العراقية السابقة فارتكبت خطأين اساسيين : **اولهما** الاستيلاء على الهوية الوطنية ، **وثانيهما** تطويق

---

[29] همسة قحطان خلف ، مصدر سبق ذكرة ، ص11 .

[30] عبد العظيم جبر حافظ ، مصدر سبق ذكرة ، ص20 .

[31] عبد العزيز عليوي العيساوي ، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد 2003 ، ط1 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2013م ، ص226 .

[32] باقر ياسين ، دكتاتوريات العقيدة الواحدة في العراق من الالف الثالث قبل الميلاد الى الالف الثالث بعد الميلاد ، ط1 ، دار أراس للطباعة والنشر ، اربيل ، 2012م ، ص215 .

[33] فيبي مار – ترجمة مصطفى نعمان احمد ، عراق ما بعد 2003 ، ط 1 ، دار المرتضى للطبع والنشر والتوزيع ، بغداد ، 2013م ، ص71 .

الهويات الاخرى واضعافها ، كما لا يفوتنا ذكر ان اشكاليه الهوية الوطنية العراقية وصراعات الهويات الفرعية منذ عام 2003م لا تتعلق بالعوامل الداخلية للمجتمع العراقي فقط بقدر ما تتعلق برغبه الاحتلال الامريكي من جهة والتداخلات الإقليمية والدولية في الشأن العراقي من جهة اخرى ؛ فبعد عام 2003م ادخل الاحتلال الامريكي المجتمع العراقي في نمط جديد من التشابك في العلاقات الاجتماعية والسياسية ادى الى تخلق الواضح في بنيه اسس التعايش بين الطوائف والمذاهب والجماعات والاثنيات باعتماد اسلوب المحاصصة وترسيخ اسس الطائفية السياسية وجعل من العراق ساحه مفتوحه لكل انواع الصدامات المسلحة مما رافق ذلك ضعف البنى الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والعلمية وما زاد المشهد تعقيدًا ان المحتل الامريكي منذ البداية شرع لهذا الامر وجاء بتشكيل مجلس الحكم مؤسسًا على ذلك ثم جاءت انتخابات عام 2005م لتجعل ذلك اكثر وضوحًا سعيًا منها لتمزيق المكون الاجتماعي العراقي الى كانتونات اجتماعيه وعرقيه ومذهبيه وطائفيه مختلفة داخل المجتمع العراقي[34] .

لذلك فان الاتفاق على هويه وطنيه رئيسيه واحده لابد ان يكون في ظل نظام سياسي واجتماعي يتناسب مع بنيه وتركيبه المجتمع التعددي نفسه في ظل دستور وقوانين تعزز الهوية الوطنية التي تقدم الضمانات الكافية في ان تكون هذه الهوية هي الحاضنة لجميع الهويات الفرعية الاخرى كما ان الولاء للهويات الفرعية سواء كانت دينيه او عرقيه او مذهبيه قد يخل بالتوازن القيمي والاجتماعي اذا ما كان على حساب الهوية الوطنية لاسيما وان الشعوب بحاجه الى حلول ومعالجات لمشكلاتها الأساسية في ظل تجاوز اشكاليات التناقضات العرقية والمذهبية والدينية الحاصلة بين الحين والاخر بمعنى انه لا يجوز الاستمرار في هدر منظومه الحقوق الإنسانية ككل وعلى اي مستوى يقع ضمن تعاطي السلطة الحاكمة معه ولابد من الاندماج مع متطلبات الحرية ومؤسسات العمل الديمقراطي وقيمه الجديدة[35] .

ان ازمه الهوية التي نعيشها اليوم تقع مسؤوليتها على عاتق القوى السياسية وصانع القرار السياسي ومن يمتلك زمام السلطة في العراق لكن القوى السياسية العراقية الإسلامية وغير الإسلامية لم تستطيع ان تعزز ثقافه المواطن بها فكان هناك انقطاع كبير بين الاقوال والافعال وبين التنظير والعمل الفعلي نجم عن ذلك فجوه كبيره بين هذه القوى وفئات المجتمع المختلفة مما جعل تلك الجهات (القوى) تلجا الى الهوية الطائفية والقومية هي لتعزيز ثقلها الجماهيري فلا نجد ان قوه سنيه او شيعيه او كرديه ينتخبها جمهور غير جمهورها بل ان الاحباط اصاب جمهور تلك القوى نتيجة الشعارات الانتخابية دون التطبيق على ارض الواقع كل هذا جعل المجتمع العراقي في ظل غياب هوية وطنية موحدة يعاني من عدم الاستقرار والتي لها اثار كارثيه على الاندماج الوطني العراقي في المستقبل[36] . وبما ان العراقيين قد تخلصوا من نظام قمعي وديكتاتوري بنظام يقوم على مبادئ الديمقراطية كالانتخابات وتعدد الاحزاب وحريه الراي والتظاهر وهي مقومات النظام الديمقراطي لكن الخلل يكمن بالسلطة ومن يتولاها وكيفيه ادارتها لتلك الوسائل الديمقراطية وان الضعف الكامن في بناء الهوية الوطنية العراقية لا يقع على عاتق القيم الديمقراطية بل على من يستخدم هذه الوسائل في غير محلها ومكانها طبيعي فما فائدة قيام انتخابات برلمانيه هي في ظل وجود قانون احزاب لم يقر الا بعد ضغوطات كبيره وفيه الكثير من الاعتراضات من اجل ان يضع قواعد وقوانين الاحزاب ومعرفه مصادر التمويل وغيرها من القواعد التي تحدد قواعد الاحزاب بل استطاعت بعض القوى السياسية الماسكة بالسلطة في العراق من اختيار نظام انتخابي يضمن مصالحها او تأثيرها في صنع القرار ويضمن حقوق القوى

[34] خيري عبد الرزاق جاسم ، مصدر سبق ذكرة ، ص ص 194-195 .

[35] مصلح خضر الجبوري ، الدور السياسي للأقليات في الشرق الاوسط ، ط 1 ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014م ، ص46 .

[36] عبد الوهاب حميد رشيد ، العراق المعاصر ، ط1 ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، 2002م ، ص ص 432-433 .

الصغيرة وما هي الجدوى من القيام بحملات انتخابيه ترفع فيها الهوية الطائفية بين فئات المجتمع العراقي بدل من الوحدة الوطنية والمواطنة وضمان حقوق المواطنين ضمن هوية وطنية واحدة[37] .

ونتيجة لكل ما تقدم بعد ان تبين لنا انعكاس ازمه الهوية على النظام السياسي العراقي هو التشظي الذي حصل بين في مؤسسات الدولة يمكننا القول ان تأسيس هويه وطنيه عراقية واحده تحتاج الى اتباع عدد من السياسات (شروط) من اجل تأسيس صحيح للهوية الوطنية على حساب الهويات الفرعية وهذه السياسة تتمثل بما يلي[38] :

اولا : ان يكون هناك اقتصاد مشترك ويعود اساسه لوجود مصلحة مشتركة أذ توجد علاقة طردية بين الاستقلال السياسي والاقتصادي فكلما كان نمط التنمية مستقر في المقابل يستقر سياسيًا والذي سينعكس بدوره على المجتمع .

ثانيا : تغليب الهوية الوطنية على الهوية الفرعية ان عمليه بناء دوله حديثه ومن ثم تشكيل هويه وطنية عراقية واحده يحتاج اول خطوه الى تجاوز اطر الهويات الفرعية لصالح الهوية الوطنية وهذا لا يعني الغاء الهويات الفرعية بل تحتفظ كل اثنيه بخصوصيتها ثقافيه ما دامت لا تتعارض مع الهوية الوطنية الشاملة .

ثالثا : توفير وتعزيز قيم المواطنة من خلال الاعتراف بالهويات الفرعية لان الاقرار بوجود تلك الهويات سيعزز من وجود الهوية الواحدة المشتركة الا وهي الهوية الوطنية .

على الرغم من قول وتجديد القوى السياسية العراقية بضرورة ان تكون هناك هويه وطنيه تضم تحت رايتها جميع افراد المجتمع العراقي بكل اطيافه واديانه العرقية والأثنية والمذهبية الا انهم عمليًا عجزوا عن تحقيق هذا واصبحت الهوية الفرعية او الهوية الأثنية هي الغالبة والمتسيده على الهوية الوطنية العراقية وانعكاس ذلك على المجتمع وافراده وعجز تام لصانع القرار العراقي في مواجهة هذه الازمة وعدم المقدرة على تجاوزها او ايجاد الحلول اللازمة للتقليل من آثارها .

ان التخبط والتعثر الذي اعترى العملية السياسية في العراق والاحتقان بين القوى الماسكة بالسلطة جعل الحل في نظر الكثير هو طرح مشروع لتقسيم العراق الى اقليم شيعي واقليم سني واقليم للأكراد واول من نادى بذلك (هنري كسنجر) عندما بين ان العراق يتجه نحو طريقين اما الأوتوقراطية او يتفكك الى اكثر من جزء طبقًا لمكوناته الأثنية وعدها بديلًا عن الحرب الأهلية ؛ ولكن من احد وابرز اليات تعزيز الهوية الوطنية تقوم على القناعة الحقيقية بالإصلاح من قبل جميع القوى المشاركة في السلطة والمسيطرة عليها خاصه القوى السياسية العراقية ولعل المطالبات بالإصلاح من قبل العراقيين التي برزت في السنوات الأخيرة نتيجة الاحباط من الفشل السياسي الذي تمر به الدولة العراقية والذي عزز من هذه المطالب ضرورة بناء هوية وطنية لكونها لا تقدم فئه دون اخرى كما ان التنوع في المشاركة من كافه الفئات هي دلاله واضحه على ان الفشل في بناء الدولة يعاني منه الجميع دون استثناء لذلك فان المسؤولية تقع على عاتق القوى السياسية وان الخروج من هذا المأزق في وضع معالجه لهذه الازمه من خلال القيام بإصلاحات في بنيه النظام السياسي القائم على المحاصصة الحزبية والعمل على اختيار التكنوقراط ووضع سياسات تسهم في اعطاء دور للفئات التي تخدم عمليه الاصلاح كالشباب والمثقفين والناشطين كما تلعب المؤسسة الدينية وبالأخص المرجعية الدينية دورًا مؤثرًا في خروج العراق من هذه الازمه التي يعيشها من خلال تعزيز ثقافه التسامح وقبول الاخر والابتعاد عن التطرف[39] .

المطلب الثاني :- تحديات أزمة الهوية الوطنية العراقية

ان المجتمعات التي تعاني من ازمات متوالية في تركيبها الداخلي تحت تأثير اي ظروف يجعل هويتها الفرعية غير قادره على الصمود والاستمرار لوحدها من دون مساعده الهويات الاخرى

[37] عبد العزيز عليوي العيساوي ، مصدر سبق ذكرة ، ص6 .

[38] عبد العظيم جبر حافظ ، مصدر سبق ذكرة ، ص ص 22-23 .

[39] برهم صالح ، ازمة العراق غياب الضمانات في ادارة الدولة ، ملتقى بحر العلوم للحوار ، العدد 8 ، بغداد ، 2013م ، ص13 .

المتلاحمة معه وفي ظروف الازمات المحيطة بها ، فالعراق بعد عام 2003م تعرض لمحنه الاحتلال الامريكي وما رافقه من تدمير ممنهج للبنى التحتية جميعها ناهيك عن تعرض مؤسسات الدولة الاخرى للانهيار على امل اعاده بناءها بشكل فوقي من جديد من هنا باتت الوحدة الوطنية للدولة العراقية مهدده بالتشظي والتشرذم تحت عناوين الهويات الفرعية القومية والدينية كما حصل في مرحله الحرب الداخلية التي بدأت دول واطراف خارجيه تغذيها بذات الدوافع بعد عام 2006م مع الاخذ بنظر الاعتبار دور القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها على اضعاف الهوية الوطنية طالما ان طبقه سياسيه حاكمه بنيت على نظريه تقاسم السلطة وفقًا لانتماءاتها وولاءاتها الحزبية الضيقة على حساب الوحدة الوطنية مما ادى الى تصدع واضح في الهوية المجتمعية بمعنى ان الهوية الوطنية العراقية لم تنبع من ذات الفرد بشكل تلقائي وانما مارست الدولة ونخبها السياسية المؤدلجه عمليات دمج وصهر قصريه لجميع مكونات المجتمع على اختلاف اطيافه الأثنية والدينية والمذهبية لنكون امام هويات سياسيه متعددة ومتباينة المصالح ومختلفة الرؤية تسعى نحو فرض اراداتها بشكل ينتج نوع من انواع الصراع وتنافس من اجل تمكين تأثيرها على الاخرين أيا كان هذا التأثير[40] .

تعود عمليه بناء الهوية الوطنية من ابرز القضايا التي تواجه المجتمعات المتعددة ثقافيًا وعرقيًا اذ تتطلب موازنه دقيقه بين الانتماء للوطن واحترام التنوع الداخلي وبالنسبة للحالة العراقية يبرز هذا التنوع او التحدي بشكل اكبر بسبب الارث التاريخي للصراعات وتعدد المكونات الاجتماعية والتأثيرات السياسية التي تعرقل تشكيل هويه وطنيه واحده كما يؤدي ضعف مؤسسات الدولة وتفاوت الخدمات الى اضعاف ثقه المواطن بوطنه وتراجع الشعور بالانتماء وتكشف هذه التحديات اهميه وضع استراتيجية وطنيه شامله لتعزيز قيم المواطنة وترسيخ مبادئ العدالة وبناء وثيقة وطنية مشتركة تستند الى تاريخ وثقافه العراق الغنية والمتنوعة ؛ لذلك تواجه الهوية الوطنية العراقية في السنوات الأخيرة مجموعه من التحديات المرتبطة بالتنوع الاجتماعي والصراعات السياسية وضعف الثقة بالمؤسسات قد اسهمت هذه العوامل في بروز هويات فرعيه على حساب الهوية الوطنية الواحدة مما انعكس على استقرار المجتمع وتماسكه .

ان بناء وتعزيز هويه وطنيه على حساب الهويات الفرعية يواجه عددًا من التحديات في ظل التوافقية المعمول بها في العراق منذ عام 2003م والى يومنا هذا والتي انتجت بالمحصلة النهائية تقاسم للسلطة منقطع النظير على حساب طموح الكثير من الايرادات الوطنية المتقاطعة مع ايرادات فوائد الطبقة السياسية والذي انعكس على طبيعة الحراك السياسي الحاصل فيها وكان في السابق تشكل الحكومات تحت مسميات عده كحكومة الوحدة الوطنية وحكومة الشراكة وما ذكر آنذاك من توصيفات جديده وطارئه على المشهد السياسي العراقي وبين هذا وذاك وجود رغبه حقيقيه يقودها الحراك الشعبي من اجل اخراج نموذج السلطة من نمطيه الدولة الحزبية والانتماءات الضيقة التي استندت على مفهوم المكونات وليس المواطنة وصولًا الى صيرورة بنيه سياسيه مجتمعيه متناغمة مع وحده المجتمع المتنوع وبعيدًا عن تأثير الثقافات الفرعية للهويه لان الهوية الوطنية تعبر بالمجمل عن مخرج حقيقي للهويه المجتمعية الشاملة التي تروم التماسك وتناغم السياسيين لتجاوز الولاءات الفرعية من دون فرض ثقافه احاديه معينه على الاخر بوصفها الاساس لهذه الهوية بمعنى عدم تحول القيم المجتمعية والثقافية والسياسية التي يؤمن بها المجتمع كونها الاساس في الاندماج والتكامل الوطني[41] .

لقد تنوعت تحديات الهوية الوطنية العراقية بين تحديات داخلية واخرى خارجية ، فكان من ابرز تحديات الهوية الوطنية العراقية الداخلية ما يلي :

1/ التحدي الاجتماعي : على الرغم من اهميه العامل الاجتماعي في بناء الهوية الوطنية الا انه لا يمكننا ان نعتبرهُ السبب الرئيسي لغياب جواب الهوية العراقية بل انه مرتبط بأسباب اخرى اسهمت في توضيح دوره ولتؤسس على ان الازمه هي ازمه تضامن وحوار مع الاخر فالتنوع مصدر اغناء للهويه فيما لو تم الإفادة منه بشكل صحيح من اجل بناء مواطنه لذلك يمكن القول انها ازمه مواطنه قبل ان تكون ازمة هويه فضلًا عن كونها ازمه بناء اجتماعي لم يستطيع الاندماج وتكوين شعب موحد ذلك

[40] همسة قحطان خلف ، مصدر سبق ذكرة ، ص ص 12-13 .

[41] عبد المطلب عبد المهدي موسى ، مصدر سبق ذكرة ، ص ص 147-149 .

لان العراق من الدول المتنوعة قوميًا ودينيًا وطائفيًا ولغويًا اذ انه لم يصل بعد لمرحله القدرة على تبني ذلك التنوع في بناء هويه وطنيه اذ غالبًا ما كانت مكوناته الاجتماعية معزولة عن بعضها البعض مما حال دون ان تمتزج الثقافات المترشحة منها لإتمام مشروع الهوية وقد اكتفت كل الأنظمة السياسية العراقية المتعاقبة على التعامل مع هذه المكونات بمنحى التعبير عن الذات[42] ، ونتيجة لذلك فقد غلب صراع الهويات الفرعية على الهوية الوطنية مما ادى لتصاعد الهويات الأثنية حتى اعتبر التصور الاثني للهويه هو الغالب فضلًا عن الرابطة الأثنية القائمة على الدم وهي رابطه عصبيه جاهليه تقوم على مبدأ عنصر اخر وهو مبدأ خطير يثلم كثيرًا من بناء الهوية الوطنية التي تقوم على مبدأ الاهداف والمصالح المشتركة لأبناء البلد الواحد فاصبح الولاء للمكون واعتباره القيمة العليا التي يسعى لها الفرد محل الولاء للدولة ، والاخطر من هذا كله كان هناك هاجس الصراع الاثني في العراق دفع الاثني الاضعف او الاقل عددًا الى الاتكاء على الاخر سواء كان هذا الاخر من قوميتها خارج حدود الدولة او من غير اثنيتها مما يعد انتهاكًا وتطاولًا واضحًا على الهوية الوطنية[43] .

2/التحدي الاقتصادي : لقد قدم عدد من الاقتصاديين المختصين تقسيمات عديده للبنيات الاقتصادية ودورها في تكوين الهوية الوطنية للدولة وديمومتها ومنهم الاقتصادي الالماني (شموليز) الذي يرى ان اي امه لابد لها ان تمر بأربع مراحل اساسيه لتكون هويتها وتلعب البنى الاقتصادية دورًا هامًا ومحوريًا بمراحلها التطورية لبناء الامه وتماسكها البنيوي لإنتاج الهوية وهذه المراحل قد تمثلت بـ[44] :

الاولى - مرحله الاقتصاد المغلق اي ليس هناك مبادلات تجاريه

الثانية - مرحله الاقتصاد الحضري الذي يؤدي الى ميلاد الاسواق واستقرارها وتأسيس المدن

الثالثة - مرحله الاقتصاد الوطني الذي يربط الاقاليم بعضها ببعض لخلق كيان يتميز بالتيارات التجارية والمالية

الرابعة - مرحله الاقتصاد العالمي وتدخل الامه بعد وحدتها في مبادلات مستمرة مع وحدات سياسيه اخرى (امم اخرى) .

فاذا ما تم تحليل بنيه الاقتصاد العراقي نكتشف ان محوره يدور حول النفط فقط مما ادى الى انقسام الاقتصاد الى نوعين : **الاول** يرتبط بالنفط استخراجًا وتصديرًا **والثاني** يضم باقي القطاعات الاقتصادية التي تتسم بالتخلف وعدم قدرتها على المنافسة سواء في السوق المحلية او العالمية حيث طغى الطابع الريعي على الاقتصاد العراقي الذي رافق العراق منذ نشوئه الحديث الى يومنا هذا فان اكتشاف النفط وتسويقه وتجارته كان مبكرًا على تشكيل الدولة التي لم تتكامل مؤسسيًا اذ ان جهاز الدولة ذات خبره قليله وقد اضطلع بإدارة الثروة النفطية وقياده التنمية التي يتطلب توزيعها توزيعًا عادلًا للثروة ولكن الذي حدث في المسار التاريخي لدوله العراق هو عدم توظيف القطاع النفطي ومردوداتها المالية الضخمة لبناء اقتصاد متنوع وتنميه شامله فلم يكن هناك توزيع عادل للثروة الوطنية ولم تكن الفرص الناتجة عن الانفاق العام تراعي المساواة بين جميع المواطنين الامر الذي ادى الى فقدان المواطن ثقته بمجتمعه الوطني وبات المواطن العراقي يشعر بانه مجرد رقم على بطاقه الجنسية ان هذا التحدي الاقتصادي يتمثل بغياب الرؤية الاقتصادية للتخطيط والتنفيذ وسياده الفساد في المشاريع جميعها ادت الى تعطيل جزء مهم سواء من الثروة المادية و البشرية والتي انعكست على ظاهره البطالة ذات الارقام المهولة وانعزال المواطن بل وحتى في بعض الاحيان الى اغترابه عن مجتمعه وان وهذا الاغتراب بدوره جعله لا يؤمن بالهوية الوطنية غير القادرة على تحقيق تطلعاته في العيش الكريم وتوفير ابسط متطلباته وتراجع الخدمات المقدمة –ان كانت هناك فعلًا خدمات- للمواطن وفي المجالات

[42] طلال حامد خليل ، مصدر سبق ذكرة ، ص43 .

[43] حميد فاضل حسن ، المواطنة واشكالية المباعدة بين الاطر النظرية والممارسات التطبيقية ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد 45-46 ، بغداد ، 2016م ، ص71 .

[44] طلال حامد خليل ، مصدر سبق ذكرة ، ص 45 .

كافه مما ادى لانعزاله او حتى الهجرة في بعض الاحيان واللجوء الى الولاء الاضيق (الهوية الفرعية) التي يمكن ان توفر له فرصه عمل وتحقيق ما يسعى اليه[45] .

3/ التحدي السياسي : ان عمليه بناء المجتمع الموحد وصيرورة هويته الوطنية لم يكن امامها خيار سوى خيار السلطة التي تهيمن وتسيطر على المجتمع ويضع للسلطة وظيفتين لبناء هذه الهوية تتطابق مع نوعين من الطاقة الاولى الطاقة الفاعلة التي تنجم بشكل مباشر عن الجماعة لبلوغ اهداف منشوده ، والثانية الطاقة الحافظة التي تبذلها الجماعة للمحافظة على ائتلافاتها واتساقاها ووحدتها[46] ، وان دور السلطة السياسية ومن خلال تبنيها لطرق العنف كسبيل لأداره التنوع العرقي والطائفي والديني يؤدي الى تشويه الهوية وتشتتها وهذا ما اكد عليه فارس كمال نظمي بقوله (ان الهوية الوطنية لدى الفرد العراقي تعرضت لكثير من التشويه جراء ممارسات السلطة السياسية لأنها لم تنبع من ذواتهم بشكل تلقائي بل تمت من خلال ما مارسته الدولة ونخبها المؤطره بأيديولوجية إقصائية مارست عمليات الصهر والدمج القصري لجميع مكونات الشعب العراقي على اختلاف اطيافه العرقية والمذهبية والدينية فان هشاشه هذه الهوية هو العامل الاساس وراء ديمومه العنف في الوضع السياسي والاجتماعي العراقي)[47] ؛ اذا كانت السياسات السابقة لم تستطيع الإجابة عن سؤال الهوية المعتاد (من نحن؟) فان ما حل بالعراق بعد عام 2003م كان له عميق الاثر في تفتيت مشروعها لبناء دوله قويه تمتلك كل مقومات القوه والتأثير اقليميًا ودوليًا اذ عانت عمليه بناء السلطة السياسية في العراق بعد عام 2003م من مشكله اساسيه تمثلت عن اعلان (بولي برايمر) الحاكم المدني للعراق آنذاك عن تشكيله لمجلس الحكم الانتقالي في العراق وفقًا لمبدأ التمثيل النسبي للقوميات والاديان والطوائف وضمان تمثيلها والاعتراف بوجودها ليتأسس المجلس على قاعده المحاصصة القومية والدينية والطائفية وما تبعه بعد ذلك من اصدار دستور جديد دائم للبلد عام 2005م واجراء انتخابات ديمقراطية برلمانيه وتشكيل حكومة منتخبه يعتبر مدخلًا حقيقي مباشرًا لأعاده بناء الدولة العراقية ونظامها السياسي بعيد عن قاعده المحاصصة وسلبياتها لكن واقع الحال كان يشير خلاف ذلك اذ استمر واتسع نطاق التأسيس على هذه القاعدة مما تسبب في تشويه هذا البناء وتشكلت كل الحكومات العراقية منذ 2003م الى يومنا هذا من خلال توزيع مناصب الرئاسات الثلاث مما جعلها حكومة تقوم على حكم الأغلبية المتوافقة وادى لضعف الدولة وتقوية الولاءات الفرعية وضاع مشروع الهوية في ظل الديمقراطية فضلًا عن اسهام المحاصصة بتكريس حاله التنوع وتأطيرها شرعيًا وبدأت مؤسسات الدولة تؤطر الانقسامات العرقية والدينية والطائفية وقامت التعددية الحزبية على استغلال الهويات الفرعية بوصفها اهم محرك للتعبئة الجماهيرية وتحول بناء الهوية الى استراتيجية للكسب السياسي والحزبي لان ضعف الدولة وصراع المكونات جعل الفرد يتجه نحو هويته الفرعية ويتمسك بها[48] واعاد المواطن العراقي ارتباطه بالعشيرة والطائفة والقومية ليحقق من خلالها الامان حيث عجزت الدولة عن ضمانها له .

أما بالنسبة لتحدياتها الخارجية فقد تمثلت بـ :

1/ الاحتلال والسيطرة الاستعمارية الغربية على العراق : يمكننا القول ان تاريخ العراق الحديث والمعاصر قد مر بمراحل حاسمه فيما يتعلق بهويته الوطنية وكان موضوعها مثار للجدل في مراحل المواجهة مع الطرف الاخر اذ ان هذه المواجهة حدثت في تاريخ العراق مرتين : **الاولى** عندما قامت بريطانيا باحتلال العراق والذي يعتبر ميلاد العراق الحديث **والثانية** تتمثل بالاحتلال الامريكي للعراق فاذا كانت المواجهة الاولى قد اسست الهوية العراقية فان المواجهة الثانية قد اجهزت عليها دون ان ننفي مسؤوليه السياسات الخاطئة التي اعتمدتها النخب السياسية وفقًا للمعطيات سالفه الذكر فان تحليل

---

[45] طلال حامد خليل ، مصدر سبق ذكرة ، ص ص 45-46 .

[46] بيار كلاستر-ترجمة محمد حسين دكروب ، مجتمع اللادولة ، ط 1 ، الدار العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1981م ، ص18 .

[47] فارس كمال نظمي ، المحرومون في العراق : هويتهم الوطنية واحتجاجاتهم الجمعية دراسة في سيوكولوجية الظلم ، ط 1 ، دار ومكتبة البصائر ، بيروت ، 2010م ، ص33 .

[48] طلال حامد خليل ، مصدر سبق ذكرة ، ص42 .

بسيط للخطاب الامريكي بعد الاحتلال يوضح زرع اسفين صراع المكونات التي ارتسهُ قوات الاحتلال الامريكي داخل المجتمع العراقي وكان ذلك على لسان الحاكم المدني آنذاك بول برايمر[49] اضافه لزرع بوادر الانشقاق من خلال الاعتراف الامريكي بوجود مناطق متنازع عليها غير خاضعه لسلطه الدولة المركزية وتثبيت ذلك دستوريًا الامر الذي ترك ضلاله على طبيعة العلاقة بين العرب والاكراد بخلق مناطق فصل بينهما ومتنازع عليها ليومنا هذا .

2/التدخلات الخارجية في الشأن العراقي : ان تدخل دول الجوار السافر في شؤون العراق الداخلية وحتى ما يتعلق بالعملية السياسية العراقية ومخرجاتها ودعمها سرًا وعلنًا لمكوناته الاجتماعية التي تطمع في صعودها كان له اثر عميق في صياغه التوترات بين القوميات والطوائف العراقية وتعد عامل مؤثر في الهوية الوطنية اذ باتت مكونات الشعب العراقي تمثل الاتجاه للخارج لشعورها بعدم القدرة على ان تصل الى ما تصبو اليه من الداخل ولعل مدعاه ذلك يعود لغياب الامن المجتمعي الداخلي الذي جعل المكونات المختلفة للمجتمع العراقي تلجأ للطرف الخارجي من اجل المحافظة على بقائها مؤثره في العملية السياسية[50] ، لقد كان لدول الجوار دور رئيسي وسلبي في تأجيج الهويات الفرعية في العراق والذي ادى لخسائر بشريه وكبد الاف الشهداء منذ عام 2003م وخسائر في الممتلكات والمؤسسات بسبب التفجيرات التي طالتها من الارهاب القادم من جميع الحدود المجاورة للعراق وحتى تحرير الاراضي العراقية من تنظيم داعش الارهابي عام 2017م أذ كانت العلاقات العراقية التركية في تذبذب دائم رغم ما قدمه العراق من معلومات استخباراتية للجانب التركي لتجنب الارهاب في دولته وهكذا الحال مع بقيه دول الجوار عدا ايران –التي كانت تبدي مساعدتها الدائم للعراق وان كان ذلك بما يتلائم مع مصالحها-الى تعاون مع سوريا بعد التقاء المصالح في مواجهة تنظيم داعش الارهابي الذي رفع ما يسمى بتنظيم الدولة في العراق والشام واحتلال عددًا من المدن السورية[51] .

ان هذه التحديات سواء كانت داخليه ام خارجيه ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالتحدي الامني الذي ترك ضلاله على مجمل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اذ ان غياب الامن اسهم في الرجوع الى المكون الفرعي القومي والديني والطائفي والعشائري وتسلل الاطراف الخارجية للتأثير –كما بينا سابقًا- اضف لذلك ان هناك مجموعه من التحديات الاخرى منها الضعف (الخلل) البنيوي داخل النظام السياسي العراقي وتنازع الاطراف الحزبية فيما بينها حول العملية السياسية وتقاسمها للسلطة (محاصصة حزبية) وانعدام الثقة بين الاطراف الماسكين بالسلطة ، واخيرًا عدم الاستفادة من تجارب الدول المجاورة من عدم تكرار الاخطاء وتجاوز الوقوع فيها كل هذه العوامل مجتمعه قد اسهمت في زياده ضعف الهوية الوطنية

وان السعي نحو تحقيق التماسك الاجتماعي مدعاه لتمكين الهوية الوطنية من خلال ارساء اسس التسامح والقبول بالأخر لان هذه تعود بمنزله الفرص من اجل التضامن الداخلي الذي يحتضن كل وقائع واحداث المجتمع نفسه لاسيما وانها تؤدي للانسجام الداخلي ضمن الوسط الاجتماعي وخلاف ذلك يعني نفي الخصوصيات الذي لا يقودنا الا نحو التمسك بالهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الواحدة لتأتي قضيه نشر مفاهيم السلم والتسامح والمرونة مع الجميع من ضمن المهام الرئيسية لمؤسسات الدولة كافه كونها الوسيلة الضامنة للقضاء على ظاهره العنف البشري بكل أشكاله لان تعزيز مرتكزات التفاهم ضمن المحيط الاجتماعي من شأنها ان تفضي الى صيرورة قيم وضوابط اداره الاختلاف فضلًا عن التزام الجميع بقواعد الفهم لما قبل التفاهم كقضيه يسعى اليها كل طرف حيال الطرف الاخر من دون الدخول في متاهات التنافس او المواجهة او ما سواها لتبدأ الحاجه للعمل ضمن مجتمع جديد فاعل يتجاوز في علاقاته جميع الازمات والتوترات التي قد تفضي لمزيد من المحن

---

[49] طارق محمد طيب القصار ، اثر العامل الخارجي في المواطنة ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد 13 ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العراق ، 2016م ، ص14 .

[50] طلال حامد خليل ، مصدر سبق ذكرة ، ص47 .

[51] بشرى حسين صالح ، ازمة الهوية الوطنية ما بين التحديات الخارجية والجهود الاقليمية والدولية ، مجلة حمورابي ، السنة 13 ، العدد 51 ، بغداد ، 2024م ، ص200 .

عندئذ يمكننا الوصول الى فهم حقيقي لعمليه بناء مخرجات جديده من اجل مستقبل هويه وطنيه واحدة لجميع هويات ومكونات المجتمع كافه[52] ، وعليه فان معالجه ازمه الهوية الوطنية تمثل خطوه اساسيه لأعاده بناء الدولة العراقية على اسس راسخه وضمان استقرار النظام السياسي وقدرته على مواجهه تحديات الحاضر وصياغه مستقبل اكثر وحده وعدالة لجميع افراده .

الخاتمة

من خلال البحث يتضح لنا ان ازمه الهوية الوطنية في العراق تعد من اكثر المشكلات تعقيدًا وتأثيرًا في بنيه النظام السياسي اذ لا ترتبط هذه الازمه بعامل واحد بل هي حصيلة تراكمات تاريخيه وعوامل اجتماعيه واقتصاديه وسياسية وقد بينت النتائج ان الدولة العراقية لم تنجح في بناء اطار جامع متكامل يستوعب التنوع المجتمعي مما انتج انقسامات في الولاء وتشتت في الانتماء وتراجع في الشعور بالهوية الوطنية الشاملة كما ادى نظام المحاصصة والاعتبارات الفئوية بعد عام 2003م الى ترسيخ الانقسامات وتعميق هذه الازمه اضافة لازمه الثقة بين المواطن ومؤسسات الحكم فانعكس ذلك سلبًا على شرعيه النظام السياسي وقدرته على اداره التنوع بشكل فعال وقد اكد البحث ان غياب الهوية الوطنية المتماسكة قد يضعف من استقرار الدولة وقيد امكانات الاصلاح والتنمية واصبح التحدي الاكبر امام بناء نظام سياسي قادر على تحقيق العدالة وسياده القانون وتكافؤ الفرص ؛ فالهوية الوطنية ليست مجرد شعور وجداني او انتماء ثقافي بل هي عنصر بنيوي في تشكيل الدولة وشرط اساسي لبناء مؤسسات قويه تحظى بقبول المواطنين وثقتهم ومن ثم فان تجاوز ازمه الهوية الوطنية يتطلب رؤيه شامله واراده سياسيه صادقه تقود مشروعًا وطنيًا طويل الامد يعالج جذور المشكلة لا مظاهرها فقط لذلك وبناء على ما سبق خرج البحث بالتوصيات التالية :

1- اصلاح النظام السياسي من خلال الحد من المحاصصة وتعزيز اليات التمثيل العادل وتطوير قوانين انتخابيه تدعم الهوية الوطنية والابتعاد عن الهوية الضيقة .
2- تعزيز سياده القانون واستقلال القضاء بوصفها الضامن الاهم لبناء ثقه المواطن بالدولة وتحقيق المساواة امام القانون .
3- دعم مؤسسات الدولة الإدارية والأمنية على اساس الكفاءة والنزاهة بدلًا من الولاءات الفرعية لضمان خدمات فعليه ومحايده .
4- اطلاق برامج للحوار الوطني تهدف الى اعاده بناء الثقة بين المكونات المجتمعي وترسيخ مفهوم المصير المشترك .
5- تطوير سياسات اقتصاديه واجتماعيه شامله تقلل الفوارق بين المحافظات والمكونات وتعزيز شعور الفرد بالعدالة والانتماء .
6- اعاده بناء مفهوم المواطنة في النظام التعليمي والاعلامي بما يرسخ قيم الانتماء للدولة ويضعف تأثير الانتماءات الفرعية .
7- تنظيم الفضاء الاعلامي ومكافحه الخطاب المحرض على الانقسام وتشجيع خطاب وطني يعزز الوحدة والتنوع الايجابي .

المصادر

-الكتب :

1- احمد بن نعمان ، الهوية الوطنية :الحقائق والمغالطات ، ط 1، دار الامة ، الجزائر ، 1996م .
2- اشرف محمد محمد عبيد ، قضية الهوية الوطنية في الخطاب السياسي السوداني : دراسة تحليلية للخطاب الرسمي والمعارض منذ 1999 ، ط 1 ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، 2016م .
3- أميل بريية ، ترجمة جورج طرابيشي ، تاريخ الفلسفة: الفلسفة اليونانية ، ط1 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1982م .

[52] همسة قحطان خلف ، مصدر سبق ذكرة ، ص17 .

4- باقر جاسم محمد ، الفكر النقدي واسئلة الواقع ، ط 1 ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2013م.
5- باقر ياسين ، دكتاتوريات العقيدة الواحدة في العراق من الالف الثالث قبل الميلاد الى الالف الثالث بعد الميلاد ، ط1 ، دار أراس للطباعة والنشر ، اربيل ، 2012م .
6- بيار كلاستر-ترجمة محمد حسين دكروب ، مجتمع اللادولة ، ط 1 ، الدار العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1981م .
7- تقي آواد مكي ، القومية واثرها على الهوية والثقافة الايرانية ، ط1 ، مؤسسة مسارات ، بيروت ، 2017م .
8- محمد برهان المشاعلي ، الموسوعة السياسية والاقتصادية :مصطلحات وشخصيات ، ط 1 ، دار الاحمدي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2007م .
9- روبرت ودفين-جودي جروفس ، ترجمة امام عبد الفتاح امام ، ارسطو للمبتدئين ، د.ط.، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005م .
10- عبد العزيز عليوي العيساوي ، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد 2003 ، ط1 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2013م .
11- عبد الغني عماد ، سوسيولوجيا الهوية جدليات الوعي والتفكك واعادة البناء ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2017م .
12- عبد المطلب عبد المهدي موسى ، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 :دراسة في الاسباب وسبل المواجهة ، ط 1 ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2017م .
13- عبد الوهاب حميد رشيد ، العراق المعاصر ، ط1 ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، 2002م .
14- عفيف البونجي ، الهوية القومية العربية في الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2013م .
15- علي الدين حسن ، علم الاجتماع السياسي ، ط 2 ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2012م .
16- علي بن محمد الجرجاني ، التعريفات ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1983م .
17- فارس كمال نظمي ، المحرومون في العراق :هويتهم الوطنية واحتجاجاتهم الجمعية دراسة في سيوكولوجية الظلم ، ط 1 ، دار ومكتبة البصائر ، بيروت ، 2010م .
18- فيبي مار – ترجمة مصطفى نعمان احمد ، عراق ما بعد 2003 ، ط 1 ، دار المرتضى للطبع والنشر والتوزيع ، بغداد ، 2013م .
19- ليكس ميكشيلي - ترجمة علي وطفه ، الهوية ، ط1 ، دار الوسيم للخدمات الطباعية ، دمشق ، 1993م .
20-مجموعة باحثين ، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات المفاهيم الاساسية لحل النزاعات وبناء السلام في العالم العربي ، ط1 ، جمعية الامل العراقية ، بغداد ، 2018م .
21- محمد صالح الهرماسي ، مقاربة في اشكالية الهوية : المغرب العربي المعاصر ، ط1 ، دار الفكر ، دمشق ، 2001م .
22-مصلح خضر الجبوري ، الدور السياسي للأقليات في الشرق الاوسط ، ط 1 ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014م .
23- نبراس المعموري ، محنة الدستور واشكالية التعديل ، ط 1 ، دار العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2015م .

-البحوث العلمية :

1- احمد غالب شلاه ، الهوية الوطنية العراقية دراسة في اشكالية البناء والاستمرار ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2018م .

2- احمد وادي ، ابعاد الهوية وعلاقتها بالدولة وعملية بناءها ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد 7 ، العدد1 ، الجزائر ، 2020م .
3- برهم صالح ، ازمة العراق غياب الضمانات في ادارة الدولة ، ملتقى بحر العلوم للحوار ، العدد 8 ، بغداد ، 2013م .
4- بشرى حسين صالح ، ازمة الهوية الوطنية ما بين التحديات الخارجية والجهود الاقليمية والدولية ، مجلة حمورابي ، السنة 13 ، العدد 51 ، بغداد ، 2024م .
5- حميد فاضل حسن ، المواطنة واشكالية المباعدة بين الاطر النظرية والممارسات التطبيقية ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد 45-46 ، بغداد ، 2016م .
6- خيري عبد الرزاق جاسم ، اشكالية الهوية الوطنية في العراق وسبل ترسيخها ، مجلة حمورابي ، العدد 30 ، السنة 7 ، بغداد ، 2019م .
7- طارق محمد طيب القصار ، اثر العامل الخارجي في المواطنة ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد 13 ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العراق ، 2016م .
8- طلال حامد خليل ، الهوية الوطنية العراقية وافاق المستقبل ، مجلة الفكر القانوني والسياسي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عمار ثليجي الاغوط ، المجلد4 ، العدد2 ، الجزائر، 2020م .
9- عبد العظيم جبر حافظ ، التغيير السياسي والهوية الوطنية العراقية بحث في التوجهات الدستورية قبل وبعد 2003 ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2023م .
10- عماد فوزي شعيبي ، المعنى الفلسفي للهوية المفارقات والتناقضات ، مؤتمر الهوية الوطنية ، مركز دمشق للأبحاث والدراسات ، دمشق ، 2008م .
11- عمرو صلاح ، الوطنية الحديثة : بناء الهوية في المجتمعات التكنولوجية ... سنغافورة نموذجًا ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ابو ظبي ، 2017م .
12- محمد سعيد بن احمدو ، موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الافريقي : دراسة في اشكالية الهوية السياسية 1960-1993 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2003م .
13- مشوار صيفي ، دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الافريقي ، مجلة الحوار الفكري ، العدد12، الجزائر ، 2016م .
14- همسة قحطان خلف ، تأثير صراع الهويات السياسية الفرعية في واقع التجربة السياسية الديمقراطية العراقية بعد عام 2003 ، حوليات آداب عين شمس ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، المجلد 48 ، العدد 1 ، مصر ، 2020م .
15- وليد سالم محمد ، الثقافة السياسية واهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق :الرؤية والاليات ، المجلة العربية للدراسات السياسية ، العدد41-42 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2014م .

-الرسائل الجامعية :

1- شهيدة لعموري ، اشكالية الهوية في فكر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين محمد البشير الابراهيمي نموذجًا ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الانسانية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2007م .